



Distr.: GENERAL

ECA/SDD/CSD.4/7
October 2005

ARABIC

Original: ENGLISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع الرابع للجنة التنمية المستدامة

24 - 28 تشرين الأول/أكتوبر 2005
أديس أبابا، إثيوبيا

إدارة الموارد البرية من أجل التنمية المستدامة:
الملاحظ البارزة لحالة التنمية المستدامة في أفريقيا

مقدمة

1- تعتبر أفريقيا من أغنى القارات من حيث الموارد الطبيعية. ومع ذلك، يعيش أربعة من كل عشرة أفريقيين على أقل من دولار واحد في اليوم، مما يجعل أفريقيا أفقر قارة على الأرض. وتضم أفريقيا 25 بلداً من جملة الثلاثين بلداً الأفقر في العالم. ومن المتوقع أن يزيد عدد الأفريقيين الذين يعيشون حالياً تحت خط الفقر (أكثر من 180 مليون نسمة) ليبلغ 300 مليون بحلول عام 2020. وهؤلاء هم الناس الذين لا يحصلون على الغذاء، والسكن، والتعليم، والرعاية الصحية بقدر كاف. وبعبارة أكثر تحديداً، تواجه أفريقيا العديد من التحديات المثبطة للهمم، بما في ذلك ما يلي:

إنعدام الأمن الغذائي

2- لا تستطيع أفريقيا إطعام نفسها، وتعتمد على 3.23 بليون طن من المعونات الغذائية سنوياً. وتستورد 25 في المائة من احتياجاتها من الحبوب الغذائية، كما أن جزءاً كبيراً من القارة (أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) يعتبر المنطقة دون الإقليمية الرئيسية الوحيدة في العالم التي انخفض فيها ناتج الفرد من الحبوب الغذائية خلال العقود الأربعة الماضية.

إنخفاض الإنتاجية في قطاع الزراعة

3- يواجه قطاع الزراعة، وهو حجر الزاوية لأسباب المعيشة لحوالي 70 في المائة من الفقراء في أفريقيا، مشاكل عديدة بما فيها انخفاض الإنتاجية. وعلى الرغم من حقيقة وجود ما يكفي من الموارد المائية لتحقيق التنمية في أفريقيا، تستخرج نسبة تقل عن 4 في المائة من مصادر المياه المتجددة في أفريقيا لأغراض الزراعة، والاستخدام المنزلي، والمرافق الصحية، والصناعة، كما أن النسبة المروية من الأراضي الزراعية الدائمة الصالحة للفلاحة تقل عن 6 في المائة في أفريقيا، مقارنة بنسبة تبلغ في المتوسط 33 في المائة في آسيا.

عبء الأمراض

4- تعاني أفريقيا من مشاكل صحية خطيرة. فالمalaria وحدها تقتل 2 مليون شخص، وتخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1 في المائة في العام. كما بدأت في الظهور مجدداً أمراض من قبيل السل، والإسهال، والالتهاب الرئوي، والسعال الديكي، وشلل الأطفال، والحصبة، وعمى النهر، ومرض النوم. ومما فاقم الوضع، ظهور داء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في الثمانينات ليزيد من عبء الأمراض في القارة. ويفتق هذا الداء ببعض أجزاء القارة على نحو ضاعت فيه المكتسبات التي تحققت في مجال العمر المتوقع خلال أربعة عقود. وتبلغ نسبة المصابين في أفريقيا 72 في المائة من مجموع 36 مليون شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في العالم. وبسبب هذا الداء، يقدر متوسط نسبة انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في القارة بما يتراوح من 0.5 إلى 2.6 في المائة سنوياً.

5- وتزيد هذه التحديات الصحية معدلات الإعاقة والوفاة وتفاقم من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. فعلى سبيل المثال، تبلغ نسبة وفيات الرضع 103 حالة وفاة لكل 1 000 مولود حي مقارنة بنسبة 8 لكل 1000 في المناطق المتقدمة النمو (هذا يعني أن معدل تعرض الرضع لخطر الوفاة في أفريقيا يبلغ 13 مرة معدل وفاة الرضع في بلدان العالم المتقدمة النمو).

الإعتماد على الموارد الطبيعية

6- أدت استراتيجية أفريقيا المتمثلة في الإعتماد بشكل رئيسي على استغلال مواردها الطبيعية إلى العديد من المشاكل البيئية بما فيها تلوث الهواء والمياه، فضلاً عن تدهور الأراضي (ولاسيما إزالة الإحراج، وتدهور التربة، والتصحر). ومع التغير السكاني السريع، والامية وقلة فرص الحصول على التعليم، يفضي الإعتماد على الموارد الطبيعية إلى حلقة مفرغة من الفقر وتدهور الأراضي، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، مما يؤدي إلى المزيد من إنعدام الأمن المزمّن.

الفقر وشرائح السكان الضعيفة

7- في بيئة تفتقر إلى متطلبات العيش الأساسية، تعاني المجموعات الضعيفة من السكان من الآثار الوخيمة لهذا الوضع. وتشمل هذه المجموعات الأطفال، والنساء، والمسنين. وفي حالة النساء بصفة خاصة، يوجد على الأقل 50 في المائة من مجموع السكان (ولاسيما من هم في سن العمل) الذين لا تتوفر لهم سوى

8- والمرأة هي المنتج الرئيسي للغذاء، وتأخذ على عاتقها توفير المستلزمات المهمة للأسرة المعيشية مثل خشب الوقود والماء. وتقوم المرأة بكل هذه الأعباء بالإضافة إلى دورها في إنجاب الأطفال ورعايتهم. وفي الواقع، فإن عبء العمل الذي تتحمله المرأة أكثر بقدر كبير من العبء الذي يتحمله الرجل على الرغم من فرصها المحدودة في الحصول على الموارد. وبصورة عامة، يفضي عدم الإنصاف والمساواة والتمكين بالنسبة للمرأة إلى دمار البيئة (ولاسيما تدهور الأراضي)، نظراً لأن شريحة كبيرة من مستعملي الموارد الطبيعية لا تتمتع بالتمكين الفعال للعناية بهذه الموارد².

9- وبسبب هذه التحديات، تجد أفريقيا نفسها في مفترق الطرق، بينما تسعى الدول الأخرى إلى إيجاد تشكيلات من السياسات، والبرامج والاستراتيجيات، فضلاً عن الآليات المؤسسية الملائمة لبلوغ الغايات والأهداف المتضمنة في أطر دولية من قبيل الأهداف الإنمائية للألفية، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)، لتحسن في النهاية نوعية حياة سكانها. ويسهم ضمناً السعي إلى تحقيق أهداف إطار واحد وما يرتبط بها من غايات في تحقيق الأهداف والغايات ذات الصلة المتضمنة في الأطر الأخرى.

التنمية المستدامة في أفريقيا

10- توضح الأدلة المتاحة والواردة في التقرير القادم للتنمية المستدامة في أفريقيا الذي ستصدره شعبة التنمية المستدامة أن أفريقيا لم تحرز تقدماً على أساس المؤشرات التي تم تحليلها في التقرير. ويصدق هذا القول على جميع ركائز التنمية المستدامة (التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وحماية البيئة)، بما فيها مجال ترشيد المؤسسات.

11- ومنذ البداية، سيتناول تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا قضايا توفر البيانات، وملاءمتها، واستخدامها. وسيناقش مؤشرات قياس التقدم الذي أحرزته البلدان نحو تحقيق التنمية المستدامة. وتشير النتائج الأولية إلى أنه على الرغم من تحسن الحالة، لا يزال هنا إفتقار بصورة عامة إلى البيانات الموثوق بها والمستكملة في العديد من البلدان الأفريقية. ويقترح التقرير وضع أطر لتحديد وتقييم المؤشرات الملائمة، وإدماج مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة. وتستلزم هذه الجوانب الجهود لبناء القدرات في المنطقة في مجال جمع واستخدام المعلومات الموثوق بها والمستكملة لأغراض التخطيط ووضع السياسات بصورة مستنيرة. وبناء على ذلك، فقد رسمت الملامح البارزة الواردة في هذا التقرير في ظل قيود بيانات محدودة.

المجال الاجتماعي

12- تبرز النتائج التي تم التوصل إليها حتى الآن في هذا المجال المواضيعي حالة غير مرغوب فيها لمستويات لم يطرأ عليها تحسن، بل ومدنية أحياناً لنوعية الحياة البشرية والبيئة الاجتماعية. وأظهر القليل جداً من البلدان علامات تقدم إيجابية لحالة المؤشرات، مما يشير إلى الحاجة إلى جهود متضافرة من أجل التنفيذ الفعال للسياسات والبرامج والاستراتيجيات والأدوات ذات الصلة التي أعتمدت بالفعل لتيسير تحقيق التنمية المستدامة، أو في حالة عدم وجودها هناك حاجة إلى وضعها، واعتمادها وتنفيذها بصورة جريئة. وهذه مسألة ملحة إذا ما أرادت البلدان الأفريقية بلوغ الغايات الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية، والأطر الدولية والإقليمية ذات الصلة.

13- فعلى سبيل المثال، تدعم المعلومات المتاحة عن وفيات الأطفال دون سن الخامسة النتائج التي تم التوصل إليها بشأن وفيات الرضع. وفي الفترة 1995 - 1999، شملت البلدان التي بلغت فيها معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة 200 لكل 1 000 من المواليد الأحياء أو أكثر تشاد (وسط أفريقيا)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وبوروندي (شرق أفريقيا)، وأنغولا، وملاوي، وموزامبيق (الجنوب الأفريقي)، وبوركينا فاسو، وغينيا بيساو، ولبييريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، وسيراليون (غرب أفريقيا). وقد تغير هذا الوضع بشكل طفيف إلى الأفضل في الفترة 2000 - 2004 في بوروندي، وملاوي،

¹ للإطلاع على المزيد بشأن هذا الموضوع أنظر: Isabelle Droy and Jean-Zue Dubois, "Gender Inequality in rural Madagascar: A constraint to the development of women's capabilities (2002)", "The Geography of Gender Inequality" in Gender Mainstreaming in Poverty Eradication and the MDGs (IDRC Books Online, www.idrc.ca).

² الترابط بين السكان، والبيئة، والزراعة والتنمية المستدامة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2001) صفحات 18 و 19.

14- وبصورة إجمالية، بلغ العمر المتوقع في الفترة 1990-1994 نحو 60 سنة أو أكثر في 71 في المائة من البلدان المتوفرة بشأنها معلومات في شمال أفريقيا، و36 في المائة في بلدان الجنوب الأفريقي، و14 في المائة في وسط أفريقيا، و7 في المائة في غرب أفريقيا. وبحلول الفترة 2000-2004، تغير المنظور بصورة كبيرة جداً بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية للجنوب الأفريقي حيث بلغ العمر المتوقع في 9 في المائة فقط من البلدان 60 سنة أو أكثر. وفي شرق أفريقيا، حيث كان العمر المتوقع في جميع البلدان أقل من 60 سنة في الفترة 1990-1994، كان هناك تحول ملحوظ في الفترة 2000 – 2004، حيث بلغ العمر المتوقع في 8 في المائة من البلدان 60 سنة أو أكثر نتيجة بقدر كبير للجهود المبذولة لعكس آثار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في المنطقة دون الإقليمية. ومن جانب آخر، يُعزى الانخفاض الكبير للغاية في العمر المتوقع في الجنوب الأفريقي إلى زيادة إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في المنطقة.

15- وبصورة عامة، تشير الأدلة إلى أن أفريقيا تكاد لا تحرز أي تقدم نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً الرامية إلى المضي قدماً نحو كفالة نوعية حياة مستدامة، ومن ثم، تحقيق التنمية المستدامة. ولكن من المشجع أن العمر المتوقع للإناث أعلى من العمر المتوقع للذكور في كل الحالات، وبغض النظر عن مستوى البقاء.

16- وفي حالة الفقر، تشير الإحصاءات المتاحة إلى تحسن طفيف جداً أو إلى عدم تحقيق تحسن على الإطلاق. وتدعم ذلك الاتجاهات في النسبة المئوية لعدد البلدان التي يبلغ فيها دليل الفقر البشري 40 في المائة أو أكثر، مما يؤكد أن أفريقيا لم تحقق أي تقدم نحو التخفيف من حدة الفقر، أو حققت تقدماً طفيفاً للغاية. وبينما نجحت شمال أفريقيا في تخفيف حدة الفقر بقدر كبير جداً، كان معدل التخفيف من حدة الفقر في شرق وغرب أفريقيا طفيفاً للغاية، كما أصبحت الحالة أسوأ في وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، وبصفة خاصة في الجنوب الأفريقي.

17- ووفقاً لشعبة التنمية المستدامة، اتخذت البلدان الأفريقية العديد من المبادرات الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر بدعم من الشركاء الإنمائيين والمجتمع المدني. ويبلغ عدد البلدان التي شرعت في عملية إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر 31 بلداً (منها 26 بلداً أكملت الوثائق الخاصة بورقات استراتيجية الحد من الفقر، وأربعة بلدان أعدت ورقات مؤقتة). ومن العقبات التي واجهت عملية إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر عدم مشاركة أصحاب المصلحة بقدر كاف، وإهمال تعميم مراعاة القطاعات والقضايا الرئيسية، مثل البيئة، والمرأة والطفل في أوجه النشاط الرئيسية. علاوة على ذلك، كانت ترتيبات الشراكة لتمويل العملية تتسم بالحذر وغير ملائمة لحالة البلدان النامية. وتعتبر كل هذه الجوانب عناصر لبعض القضايا المهمة التي ينبغي معالجتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.

18- ويؤكد مثال من كينيا (الإطار 1) ضرورة إتخاذ استراتيجيات خاصة وعاجلة لمعالجة ضائقة الفقر وما يرتبط به من جوع. وحسب المعلومات المشتركة الواردة في دراسة الأمم المتحدة عن التقدم الذي أحرزته أفريقيا والتحديات التي تواجهها في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الحالة في كينيا تتسع لتشمل مجموعة كبيرة من البلدان في المنطقة. وتخلص اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2005) إلى أنه فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، من المرجح تحقيق الهدف الرامي إلى تخفيف حدة الفقر فقط من جانب بلدان شمال أفريقيا وهي تونس، والجزائر، وليبيا، ومصر، والمغرب، و8 بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (أوغندا، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وجمهورية أفريقيا، وغانا، والكاميرون، وليسوتو، وموريشيوس).

الإطار 1- الفقر والتنمية المستدامة في كينيا

ارتفع معدل إنتشار الفقر من 52 في المائة في عام 1982 إلى ما يقدر بنسبة 56 في المائة في عام 2004. وفي نفس الفترة، إرتفعت نسبة الفقر المطلق في المناطق الريفية من حوالي 48 في المائة إلى 60 في المائة، مع تعرض المستوطنات الحضرية غير النظامية والمناطق الريفية إلى القدر الأكبر من الآثار الضارة. والأمر الأكثر خطورة هو أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء ما برحت تتسع مع بلوغ معدلات الفقر نسبة 56 في المائة تقريباً من مجموع السكان بحلول عام 2003، مرتفعة من نسبة 52 في المائة في عام 1994.

وارتفع معامل جيني من 0.40 في عام 1982 إلى 0.49 في عام 1992. وبلغ معامل جيني لعام 1992 بالنسبة للمناطق الحضرية حوالي 0.45. ومابرح توزيع الدخل يزداد سوءاً. فعلى سبيل المثال، بلغ دخل 20 في المائة من مجموع السكان في الشريحة ذات الدخل الأدنى 4.9 في المائة من الدخل الكلي، بينما بلغ دخل 20 في المائة من مجموع السكان في الشريحة ذات الدخل الأعلى 56.9 في المائة من الدخل الكلي. وبحلول عام 1992، بلغ توزيع الدخل بين هاتين الشريحتين 3.5 و 60.2 في المائة على التوالي. وأصبح حال نسبة الـ 20 في المائة من السكان الأكثر فقراً أسوأ في المناطق الحضرية في عام 1992، حيث بلغ دخل 20 في المائة في الشريحة ذات الدخل الأدنى نسبة 2.9 في المائة، بينما بلغ دخل 20 في المائة في الشريحة ذات الدخل الأعلى نسبة 58.8 في المائة.

المصدر: تقرير عن حالة التنمية المستدامة في كينيا (BCIN, 2005).

19- فيما يتعلق بالتعليم، حدث تدهور طفيف في صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وركود في معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية في الفترتين 1998-1999 و 2002-2003، مما يجعل تحقيق أفريقيا للهدف الإنمائي للألفية الرامي إلى تعميم التعليم الابتدائي، وتحقيق التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الثانوي بحلول عام 2015 أمراً مشكوكاً فيه. ويوضح الإطار 2 حالة التعليم في نيجيريا.

الإطار 2- الفلق بشأن التعليم في نيجيريا

تشمل القائمة المتفق عليها من جانب أجهزة الحكومة الثلاثة في البلد قطاع التعليم. وهناك تركيز بدرجة أقل على التعليم المهني، إذ أن معدل الالتحاق الإجمالي في عام 2003 يشير إلى أن نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي تبلغ 79.9 في المائة، وتبلغ نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية 19.8 في المائة، بينما تبلغ نسبة الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي 3.3 في المائة. وتشير البيانات المتاحة إلى أن معدل الالتحاق بالمدارس لم يسجل أي زيادة تذكر مؤخراً. ومن جانب آخر ما برحت نوعية التعليم في كل المستويات تتدهور، بينما أصبحت مؤخراً الهياكل الأساسية المادية ومرافق التعليم في الجامعات في أسوأ حالاتها.

المصدر: تقرير عن حالة التنمية المستدامة في نيجيريا من إعداد أدينيبي أوسندكون (2005).

20- وبصورة عامة، ظلت الفجوة بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي على نفس المستوى (7 في المائة بالنسبة لأفريقيا ككل)، وكان التغيير الذي طرأ على معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية طفيفاً في بعض البلدان، مع حدوث تغيير عكسي في بلدان أخرى. وخلال الفترة 1990-2002، ارتفعت الفجوة بين الجنسين في أفريقيا من 4 في المائة إلى 6 في المائة. علاوة على ذلك، ظلت الأحوال كما كانت عليه دون تحسن، أو أصبحت أسوأ كما توضح مؤشرات إمكانية الحصول على المرافق الصحية المحسنة ومياه الشرب المأمون، فضلاً عن عبء الأمراض المتفقم بسبب فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والملاريا والسل.

الجانب الإقتصادي

21- توضح النتائج المستقاة من تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا أن الحالة في أفريقيا ككل لاتزال سيئة على الرغم من أن بعض البلدان المختارة قد حققت معدلات نمو إقتصادي ملحوظة. ووفقاً لتقرير التنمية المستدامة في أفريقيا لعام 2004، واجه العديد من البلدان الأفريقية مصاعب في المحافظة على معدلات نمو عالية تقضي إلى تغيير كبير في معدلات النمو الإقتصادي من عام لعام. وتشير دراسة الأحوال الإقتصادية والإجتماعية لعام 2005 التي أعدتها اللجنة الإقتصادية لأفريقيا إلى انخفاض مستوى الإستثمار في أفريقيا بصورة خاصة إذ لا يكاد يتجاوز نسبة 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2000-2002. ويعزى انخفاض مستوى الإستثمار في أفريقيا جزئياً إلى انخفاض معدل الإذخار في المنطقة. وبلغ متوسط معدل الإذخار في أفريقيا 21.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2000-2002. ونتيجة لانخفاض مستوى المدخرات المحلية، يزداد الإعتماد على المعونات الخارجية، وتصبح البلدان الأفريقية ضعيفة أمام تقلبات تدفقات الإستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية.

22- زادت المعونات إلى أفريقيا من مبلغ يقل قليلاً عن بليون دولار أمريكي في عام 1960 إلى 32 بليون دولار في عام 1991. وبنهاية التسعينات إنخفضت المعونات إلى نصف مستوى عام 1991 تقريباً (اللجنة الإقتصادية لأفريقيا، 2002). وبعد إنخفاض المعونات خلال معظم فترة التسعينات تقريباً، بدأت المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية لأفريقيا في الإنتعاش، وارتفعت من مبلغ كلي يبلغ 15.7 بليون دولار في عام 2001 إلى 21.2 بليون دولار في عام 2002 (مصرف التنمية الأفريقي، 2004) وإلى 26.3 بليون دولار في عام 2003 (اللجنة الإقتصادية لأفريقيا^a 2005). ولكن شتان ما بين هذه التدفقات وحجم التدفقات الذي بلغ 32 بليون دولار في عام 1960.

23- وإنخفضت حصة أفريقيا من الإستثمار المباشر الأجنبي من 25 في المائة في بداية السبعينات إلى 5 في المائة فقط في عام 2000. وبصورة عامة، تركز الإستثمار المباشر الأجنبي على البلدان الأغنى في القارة، مضاعفاً بذلك تهميش الغالبية العظمى لأفقر البلدان في المنطقة.

24- ومن حيث الديون، لايزال العديد من البلدان الأفريقية مثقلاً بالديون. وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، تعتبر الديون الأفريقية أعلى من ديون أي منطقة أخرى في العالم. واستخدم جزء كبير من إيرادات الصادرات الأفريقية لسداد الديون، مما يلقي بعبء ثقيل على عاتق القارة، ويكرس الفقر، ويساهم في تدهور البيئة، فضلاً عن عدم قدرة البلدان الأفريقية على تنفيذ اتفاقات التنمية المستدامة.

25- ومن المأمول أن يمهد إعفاء مجموعة الـ 8 لديون 14 بلداً أفريقيا الطريق إلى إعفاء ديون بقية البلدان الأفريقية. ومن المأمول أيضاً ألا توضع مشروطيات غير مسوغة في طريق عملية إعفاء الديون.

الجانب البيئي

26- على الرغم من أن أفريقيا تساهم بقدر قليل للغاية في انبعاثات غاز الدفيئة، تتعرض المنطقة بصورة كبيرة لآثار تغير المناخ، نظراً لإعتمادها على الزراعة، ومواردها المالية المحدودة التي لاتمكنها من وضع استراتيجيات لتخفيف الآثار (شعبة التنمية المستدامة، 2005). وأصبحت مشاكل تلوث الهواء تلاحظ بصورة متزايدة في العديد من المدن الكبيرة في أفريقيا بسبب التوسع الحضري السريع والزيادة السريعة في عدد المركبات الآلية. وتتعرض صحة العديد من الأشخاص للخطر، ولاسيما النساء والأطفال، بشكل يومي بسبب تلوث الهواء في الأماكن المغلقة نتيجة لاستخدام وقود الكتل الحيوية، والفحم والبارافين، وإشعال النار في العراء، واستخدام الموادم السيئة الأداء.

27- تتهدد الأخطار غابات أفريقيا على نطاق القارة بأكملها. فنسبة ضئيلة فقط من مجمل مساحة الغابات مشمولة بالحماية القانونية (وفي واقع الأمر فإن هذه الفئة من الغابات غير محمية على أرض الواقع). علاوة على ذلك، تتسم أفريقيا بأسرع معدل لإزالة الغابات في العالم. فقد بلغت خسارة الغابات بين عامي 1990 و 2000 أكثر من 50 مليون هكتار، أي بمعدل خسارة يناهز 0.8 في المائة في العام خلال هذه الفترة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002).

28- هناك تفاوت كبير جداً في توزيع الموارد المائية بين مناطق القارة المختلفة من حيث المكان والزمان (شعبة التنمية المستدامة، 2005). وهناك تباين في التوزيع المكاني لسقوط الأمطار أيضاً. ويضع هذا التوزيع المتفاوت والمتباين في أفريقيا، مقروناً بالنمو السكاني السريع، والحالة الراهنة للتنمية والتوسع الحضري، والوتيرة التي تتميزها تحديات كبيرة أمام تلبية الاحتياجات المائية. فالمنطقة لا تستخرج سوى 3.8 في المائة من مواردها المائية المتجددة الداخلية للزراعة والاستهلاك الصناعي والبشري. ويُقدر أنه بحلول عام 2025، سيتعرض 25 بلداً أفريقياً لشح المياه أو تعسر الحصول عليها. فالأجسام المائية يجري استنفادها بسبب سوء إدارة النفايات وتصريف المخلفات الزراعية والصناعية والإفراط في استخراج المياه. ويبيت التلوث الصناعي والزراعي مواد كيميائية ومبيدات آفات وأسمدة في الأجسام المائية، مما يضر بنوعيتها.

29- يقدر أن ما يناهز 40 في المائة من سكان أفريقيا يستمدون أسباب عيشهم من النظم الإيكولوجية والموارد الساحلية والبحرية، وستستمر هذه النسبة في الزيادة بسبب الهجرات الحالية والتغيرات على الصعيد السكاني بشكل عام. غير أن المنطقة تشهد انحساراً لأرصدها السمكية نتيجة للإفراط في الصيد من قبل الأساطيل الأجنبية، وطرق الصيد المدمرة مثل الصيد بالديناميت (الذي ما زال يمارس في المناطق الساحلية لشرق أفريقيا). ومن شأن هذه الخسارة في الأرصدة السمكية، مقترنة بالنمو السكاني، أن تحدث أثراً سلبية على نصيب الفرد من استهلاك الأسماك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبالتالي زيادة في إنعدام الأمن الغذائي.

30- يشهد معدل تدهور الأراضي والتصحر ارتفاعاً، بسبب الفقر والضغط السكاني. ويشكل كل من التوسع الزراعي في المناطق الهامشية، وإزالة الموائل الطبيعية، مثل الغابات والأراضي الرطبة، القوة الدافعة الرئيسية لهذا التدهور الذي شمل ما يقدر بـ 500 مليون هكتار منذ عام 1950 أو نحو ذلك، تشمل 65 في المائة من الأراضي الزراعية في المنطقة. وتعتبر إثيوبيا مثلاً محزناً فيما يتصل بالموارد الطبيعية (الإطار 3).

الإطار 3 - الموارد الطبيعية في إثيوبيا

تدنت حالة الموارد الطبيعية المتجددة، أي الأراضي والمياه والغابات والأشجار، مثلها مثل أشكال التنوع الإحيائي الأخرى التي توفر الاحتياجات الأساسية من الغذاء، إلى مستويات منخفضة من الإنتاجية، مؤدية، ضمن جملة أمور أخرى، إلى أن يصبح البلد وبلا انقطاع متلقياً بارزاً للمعونات الغذائية على مدى العقود الثلاثة الماضية. وفي مناطق عديدة من مرتفعات إثيوبيا على سبيل المثال يتجاوز الاستهلاك الأساسي للأخشاب في الوقت الحالي الإنتاج الطبيعي المستدام دون تدخل خارجي. وتتراوح تقديرات إزالة الغابات التي تعزى بصفة رئيسية إلى التوسع في الزراعة المطرية، بين 80 000 و 200 000 هكتار كل عام.

المصدر: تقرير عن حالة التنمية المستدامة في إثيوبيا من إعداد ايمانويل مالفو (2005).

وتشكل جميع هذه العوامل سلسلة من التحديات العصبية التي ينبغي أن تتغلب عليها أفريقيا في طريقها نحو التنمية المستدامة.

الإطار المؤسسي والإستراتيجي للتنمية المستدامة

31- اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في سياق الولاية التي كلفت بها، واتساقاً مع مركزها كأداة إقليمية شاملة للأمم المتحدة في أفريقيا، ولازالت تظطلع، بدور هام في المنطقة فيما يتصل بتنفيذ الأطر الدولية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وفي عام 1997، أنشأ الوزراء المسؤولون عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط في أفريقيا لجنة التنمية المستدامة، التي يشار إليها باسم اللجنة الأفريقية للتنمية المستدامة. ومنذ ذلك الحين أخذ العديد من الإجراءات المؤسسية التعزيزية على الصعيد الوزاري وعلى صعيد اللجنة، وكذلك على صعيد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بغرض تمكين لجنة التنمية المستدامة من الاستجابة على نحو ملائم لهذه الولاية والاستجابة ضمنياً لولايات الأطر الدولية الأخرى.

32- وقد فرغت اللجنة مؤخراً من دراسة عن المجالس الوطنية للتنمية المستدامة في الدول الأعضاء (شعبة التنمية المستدامة، 2005). وخلصت الدراسة إلى أن البلدان الأفريقية، وبدرجات متفاوتة، أحرزت تقدماً فيما يتصل بإنشاء المؤسسات ووضع الأدوات الضرورية وغيرها من العمليات ذات الصلة بغرض تيسير تنفيذ خطة عمل التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن هذه المؤسسات لا تظطلع على نحو كاف بالدور المنوط بمجالس التنمية المستدامة، وما زال هناك الكثير مما يتوجب عمله لتعزيز هذه المؤسسات.

33- وكشفت دراسة عن المجالس الوطنية للتنمية المستدامة أيضاً أن البلدان الأفريقية أعتمدت تشكيلات مختلفة من السياسات والإستراتيجيات والخطط لتناول قضايا التنمية المستدامة. ويشير هذا التباين في التشكيلات المتبعة إلى تباين في رؤى البلدان للتنمية المستدامة. وتشمل السياسات والإستراتيجيات والخطط التي اختارتها البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية للسياسات والإستراتيجيات والخطط تلك التي تعالج قضايا التنمية الريفية الوطنية (رؤية 2020؛ خطط التنمية الوطنية والريفية)، والفقر (بما في ذلك ورقات إستراتيجية الحد من الفقر)، والبيئة، والموارد الطبيعية، والزراعة، والقضايا الاجتماعية، وقضايا التنمية الاقتصادية، والتنمية المستدامة بمعناها الواسع. واعترفت أكثر من 75 في المائة من البلدان التي أجابت على الدراسة الاستقصائية التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بورقات إستراتيجيات الحد من الفقر كإستراتيجيات للتنمية المستدامة. وأوضحت الدراسة أيضاً أنه يجري إدراج مبادئ التنمية المستدامة وشواغلها في خطط التنمية الوطنية لهذه البلدان. علاوة على ذلك، أدمجت معظم الدول، أو هي بصدد إدماج، الاتفاقات العالمية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف وغايات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، في خططها الإنمائية و/أو إستراتيجياتها القطاعية المختلفة.

34- وفيما يتصل بالحكم، تعكف أعداد أكبر من البلدان على زيادة مساحة المشاركة الشعبية في العمليات الانتخابية، ومنح الأقليات والمجموعات المهمشة (مثل النساء والأطفال والمعوقين والمسنين) المزيد من الحقوق، وجعل مؤسسات الحكم أكثر شمولاً للفئات المختلفة وفقاً للانتماء الإثني والديني والعرفي ومن حيث نوع الجنس، وتعزيز الالتزام بالاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، وبالمساءلة، وتوفير الموارد، وإصلاح المؤسسات المالية والنقدية وتحرير الاقتصاد، وإنتهاج إصلاحات ترمي إلى تيسير تنمية القطاع الخاص، مثل استقرار الاقتصاد الكلي، والشفافية والاستقرار السياسي والسلم والأمن، وإتباع آليات تسوية النزاعات. وتمثل جميع هذه الأمور تطورات مؤسسية من شأنها، إذا عززت، أن تخلق روابط إيجابية فيما بين السياسات والبرامج والإستراتيجيات التي تركز على تحقيق التنمية المستدامة.

35- بيد أن معظم هذه التطورات المؤسسية والإستراتيجية لم تحدث سوى مؤخراً، أو هي في طور الحدوث، وهي بالتالي تقع خارج إطار الفترة التي تغطيها المؤشرات المستخدمة لتحليل المعلومات الواردة في تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا. ومن ثم، فمن المتوقع أن تكون هذه التطورات بمثابة الأساس لجهود أفريقيا المنسقة في المستقبل للتقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. غير أن الدروس المستفادة من تجارب البلدان تشير إلى أن هناك حاجة إلى التمكين المؤسسي الفعال وبناء القدرات وتوفير الموارد (الإطار 4 الخاص بزامبيا). ومادامت المؤسسات ليس لها سوى وجود اسمي فقط، دون أن تكون مؤدية لوظائفها، فسيكون من المشكوك فيه أن تخطو أفريقيا نحو تحقيق التنمية المستدامة.

الإطار 4- زامبيا: التحديات المؤسسية

في خلال سنوات التخطيط المركزي وحتى بداية التسعينات، كانت هناك لجنة للتخطيط تحمل اسم اللجنة الوطنية للتخطيط الإنمائي. وقد ألغيت هذه اللجنة في عام 1994، وبذاتها ذهبت معها جميع القدرات والتجارب المتراكمة في مجال التخطيط على مدى ثلاثة عقود. وحلت محل اللجنة مؤسسات من بينها شعبة تحليل وتنسيق السياسات التابعة لمكتب رئيس الوزراء، ولجان تنسيق التنمية على الصعيدين الوطني

المصدر: تقرير عن حالة التنمية المستدامة في زامبيا من إعداد ل. اونغولا (2005).

الموارد البرية: الروابط

36- من خلال تحليل المعلومات عن الموارد البرية في قطاعات مختارة تتضح الحاجة إلى الدراسة المتأنية لضرورة توفير تشكيلة متوازنة من السياسات، وبرمجة متعددة القطاعات لمعالجة التحديات الإنمائية. وبالنسبة لأي قطاع بعينه، يجري تحديد القطاعات التي ينبغي أن تعمل معاً. فبالنسبة للتعددين، على سبيل المثال، يُوصى بأن يكون هناك تآزر بين القطاعات التالية: التعدين، والصناعة، والتعليم، والصحة، والثقافة، والمالية والتنمية الاقتصادية والتخطيط (بما في ذلك الإحصاءات)، والإدارة العامة (الحكم)، والتجارة، والعمل، والهجرة، والإسكان، والنقل والاتصالات، والطاقة، والمياه، والأراضي والمساحة والعدل. وتشمل العناصر الفاعلة ذات الصلة في هذا المجال (الشركاء والمشاركين) ما يلي: الأجهزة الوطنية، والمجتمع الدولي، والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن القطاعين العام والخاص. وبالعامل المشترك، يمكن أن تتمخض عن الروابط والصلات المشتركة في مجال السياسات والبرامج والآليات المؤسسية عن أفضل النتائج لدعم التنمية المستدامة.

37- تقتضي إدارة الموارد البرية، بصورة عامة، أن تكون هناك مشاركة للأطراف الفاعلة، وقرارات سياسية خاضعة لنقاشات مستفيضة؛ وآليات قانونية وإدارية ومؤسسية ملائمة، وخدمات للأراضي والمساحة تتسم بالشفافية، وتنفيذ للقرارات المتخذة، وتسوية لقضايا حيازة الأراضي، وتسوية مسألة الحقوق في مجال المياه، وإصدار تراخيص لإستغلال النباتات، وصيد الحيوانات (الأخشاب، وحطب الوقود، والفحم، والخث، والمنتجات غير الخشبية، والصيد)، وتعزيز دور المرأة وغيرها من الفئات المحرومة في الزراعة وتنمية الأراضي ضمن أمور أخرى. ويسلط هذا الأمر الضوء على أهمية توفر الروابط في عملية صنع السياسات وتخطيط البرامج الإنمائية وتنفيذها. فمن شأن تسوية مسألة حقوق المياه أن تكفل الوفاء بالمتطلبات المتعددة لتوفير المياه المأمونة، والخدمات الصحية، والزراعة (وخاصة بالنسبة للأمن الغذائي)؛ والصناعة، والتنمية الحضرية، وتوليد الطاقة المائية، ومصائد الأسماك الداخلية، والنقل، والترفيه، وإدارة الأراضي المنخفضة والمنبسطة.

38- وتشمل بعض التحديات التي تواجه عملية تسخير موارد الطاقة لأغراض التنمية المستدامة عدم وجود الإطار السياسي والمؤسسي الملائم، وقصور الأداء، وعدم الجدارة الائتمانية لمراقف الطاقة، والنهج غير الملائم لمعالجة إمدادات الطاقة في المناطق الريفية، بما في ذلك مشكلة الحوافز والتسهيلات الائتمانية المرتبطة ببرامج الكهرباء، والخلل في التوزيع الجغرافي لموارد الطاقة، وعدم كفاية الهياكل الأساسية للطاقة مثل خطوط أنابيب الغاز، وخطوط نقل الطاقة الكهربائية، وصغر حجم أسواق الطاقة الموجودة في القارة، وعدم وجود هياكل أساسية متكاملة للطاقة، والمصاعب التي تكثف تمويل مشاريع الطاقة.

39- وتوضح هذه التحديات ضرورة توفر الروابط داخل قطاع الطاقة، وبين قطاع الطاقة والقطاعات الأخرى مثل وزارات العدل (لإيجاد الأطر القانونية والتنظيمية)، والمالية والتخطيط (للتخطيط، والحصول على الائتمانات، وتعزيز الشراكات بين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية)، والحكومات الوطنية والمحلية (للتوزيع العادل للطاقة)؛ والتكامل الإقليمي والتجارة (لدمج الأسواق، وتحقيق أكبر قدر من المزايا النسبية الإقليمية) وتعزيز الشراكات الدولية.

الخلاصة

40- يقدم تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا بيانات تشير إلى أن الطريق إلى تحقيق التنمية المستدامة ينطوي خلال فترة المراقبة على مؤشرات بوجود حالة من الركود أو التدهور. وبالتالي فهناك حاجة لتنسيق الجهود في جميع الدول بغية المضي بخطى حثيثة في تنفيذ، أو اعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج واستراتيجيات ترمي إلى تحقيق الأهداف والغايات الدولية على المدى المتوسط، والتنمية المستدامة على المدى الطويل.

41- وسلط تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا الضوء على ضرورة القيام بتحليلات جادة ومترابطة لركائز التنمية المستدامة الأربع. ويرى التقرير أن السياسات تتخذ على صعيد كل قطاع بمفرده، دون القيام بأية

دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واستشراف المستقبل

42- تتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مساعدة أفريقيا في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والأطر الإقليمية والدولية بالعمل على تحقيق قدر أكبر من الإتساق والتنسيق على صعيد البلدان وعلى الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. وعلاوة على ذلك، أصدرت اللجنة، من خلال ما تقوم به من عمل تحليلي وفي مجال الدعوة، عدة تقارير تركز على رصد وتقييم المجالات المختلفة للتنمية المستدامة في عدد من المناطق، بما في ذلك القضايا الاجتماعية والاقتصادية، والعوامل البيئية، والحكم، والإنصاف والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتجارة والتكامل الإقليمي، فضلاً عن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والأمراض المرتبطة بهما مثل الملاريا والسل. وتقوم اللجنة، عن طريق شعبة التنمية المستدامة، بإصدار تقارير عن السكان والتنمية المستدامة، وتقييم الآثار البيئية والمؤسسات، والزراعة والأمن الغذائي، والعلم والتكنولوجيا، فضلاً عن الموارد الطبيعية. وتحتوي هذه التقارير على الدروس المستفادة، والقيود، وتوصيات للسير قدماً في مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز آلياتها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

43- يهدف مشروع التقرير الحالي للتنمية المستدامة في أفريقيا إلى الاستفادة من التقرير الأول للجنة الاقتصادية لأفريقيا عن "تسيخز التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة" وذلك عن طريق تقييم حالة التنمية المستدامة في القارة يشير التقرير الإفتتاحي عن التنمية المستدامة في أفريقيا إشارة خاصة إلى الموارد البرية، وسياسات الأراضي ومواردها، وإدارة الموارد المائية لتحقيق الأمن الغذائي، وإدارة موارد الطاقة بغرض استغلال الموارد البرية، وإدارة الموارد المعدنية وستضاف المقترحات الواردة في هذا التقرير إلى مجموعة الموارد التي يمكن أن تستفيد منها الدول الأعضاء في اعتماد وتنفيذ السياسات والبرامج والإستراتيجيات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

44- في سياق تناول الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة، ينبغي النظر في عدد من القضايا التي تشمل المؤشرات المفيدة التالية لاستشراف المستقبل:

- معاملة ركائز التنمية المستدامة الثلاث بإعتبارها ذات أهمية متساوية؛
- إتباع نهج مشترك بين القطاعات لمعالجة التحديات التي يتم تحديدها؛
- تحديد جميع أصحاب المصلحة ذوي الإهتمام، ومشاركتهم في عمليات التخطيط، ورسم السياسات، والبرمجة والتنفيذ؛
- اعتماد السياسات، والبرامج، والاستراتيجيات، والأدوات ذات الصلة مع التركيز على تحقيق التنمية المستدامة؛
- بذل جهود منسقة لتنفيذ السياسات والبرامج والاستراتيجيات والأدوات ذات الصلة بعد أن يتم اعتمادها؛
- بناء وتعزيز قدرات المؤسسات على التنفيذ والرصد والتقييم؛
- إنشاء قواعد بيانات للرصد والتقييم وتقييم الأثر؛
- إنشاء آليات للتنسيق بغرض الحد من ازدواجية الجهود وخلق روابط مفيدة؛
- تعزيز الإرادة والإلتزام السياسيين، ويشمل ذلك عناصر الحكم الصالح؛
- تعزيز الشراكات المفيدة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.